«الخارجية» الفلسطينية تطلب تحقيقاً دولياً باستهداف المتظاهرين

الصحة الفلسطينية: ممارسات الاحتلال على حدود غزة جريمة حرب

متظاهرون من مسيرة العودة

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل طفلاً فلسطينياً

■ «فتح» و«حماس» تطالبان بمحاكمة قادة إسرائيل وتل أبيب ترفض أي تحقيق في جرائمها
■ اعتقال 550 فلسطينياً بينهم أطفال في مارس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، أنها ستطلب من الأمم المتحدة، تشكيل لجنة تحقيق دولية في استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي، لمسيرة العودة الكبرى على حدود قطاع غزة، الجمعة الماضية، والذي ادى لاستشهاد 16 فلسطينياً وإصابة أكثر من 1400 آخرين.

وقال وزير الخارجية الفلسطينية، رياض المالكي، إن «هناك خيارين ضمن التحرك الفلسطيني المقبل في الأمم المتحدة، إما الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، ترجمة اقتراحه حول تشكيل لجنة تحقيق بمجازر قوات الاحتلال في غزة، او تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن، لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني».

وأضاف أن «الخيار الأول يضمن عدم تراجع الأمين العام عن مطالبته بتشكيل لجنة تحقيق، فيما ستحاول الولايات المتحدة إفشال إقرار مشروع القرار في مجلس الأمن».

وتابع المالكي أن «المشاورات مستمرة مع كافة الأطراف للتحرك نحو مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، حسب تعليمات الرئيس في كيفية التوجه لهذه المنظمات؛ لتشكيل لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض في قطاع غزة».

وأكد وزير الخارجية الفلسطيني أنه «تمت مخاطبة المقررين الخاصين لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، على اعتبار أن ما قامت به قوات الاحتلال يُعد جريمة حرب، حسب القانون الدولي الإنساني».

وأضاف المالكي أنه «سيجري قريباً إضافة ملف المجازر التي ارتكبها الاحتلال قبل أيام في غزة، بعد اعتماد مشاريع القرارات الفلسطينية خلال الاجتماع الأخير، لوزراء الخارجية العرب الشهر الماضي، تمهيدا لإقرارها في القمة العربية المرتقبة».

من ناحيتها أكدت وزارة الصحة الفلسطينية، أمس الاثنين، أن قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسيرة العودة، باستخدام الرصاص الحي، هو جريمة حرب مكتملة الأركان، مطالبة بتدخل المؤسسات الدولية، والإنسانية، لمواجهة هذه الاعتداءات الإسرائيلية.

وقالت الوزارة في مؤتمر صحافي، عقدته بمدينة غزة، إن «جيش الاحتلال الإسرائيلي تعمد قتل أو إحداث إعاقة كبيرة في صفوف المتظاهرين السلميين، الذين استهدفهم بالرصاص الحي، في قطاع غزة خلال الأيام الأولى، من مسيرة العودة الكبرى».

وأضافت أن «ما مارسته قوات الاحتلال، وخاصة في المنطقة الشرقية لقطاع غزة، هي «جريمة حرب»، مكتملة الأركان، تستدعي من المنظمات الدولية والإنسانية والحقوقية، حول العالم، رفع دعاوى قضائية ضد المحتل، من خلال الشهادات الحية للمصابين والجرحى».

وأوضحت أن «الاحتلال بدأ في استهداف المتظاهرين، منذ ساعات الصباح الأولى ليوم الجمعة، ما أسفر عن استشهاد شاب، وإصابة نحو 150 آخرين».

ما دلل على أنه كانت لدى الاحتلال نية مبيتة، في استهداف المدنيين العزل، من الأطفال والنساء والشيوخ والمسنين».

من جهة أخرى طالبت حركتا فتح وحماس بمحاكمة قادة إسرائيل بعد استهداف متظاهري قطاع غزة الذي استمرت المواجهات على أطرافه الشرقية لليوم الثالث على التوالي.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية: «على العالم الحر أن يتحمل مسؤوليته في تقديم قادة إسرائيل إلى المحاكم الدولية». وشدد في بيان عقب تكريمه أحد الأطفال الذين شاركوا في مسيرات العودة أول أمس الجمعة، على أن المسيرات كانت سلمية وحضارية والقتل الذي مارسه الاحتلال تم عن سبق إصرار.

وفي السياق نفسه، دعا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية إلى محاكمة إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني عقب احداث غزة الأخيرة.

وقال في لقاء عقده مع وفد من طلبة جامعة بريطانيين إن «ما جرى في غزة يتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي تلزم إسرائيل بالقوانين والمعاهدات الدولية، وتوفر الحماية الدولية للشعب الفلسطيني». وأضاف أن «الأحداث تثبت بما لا يدع مجالا للشك فشل الإجراءات الإسرائيلية الأمنية، والطروحات الإنسانية التي تغفل الحقوق السياسية الفلسطينية».

وباتي ذلك فيما أعلنت مصادر طبية فلسطينية إصابة 9 فلسطينيين بجروح في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في اليوم الثالث من «مسيرات العودة» قرب السياج الفاصل مع قطاع غزة، ووصفت المصادر حالة أحد الجرحى بالخطيرة والبقية بالمتوسطة.

يُذكر أن 15 فلسطينياً قتلوا وأصيب أكثر من 1200 آخرين بجروح وحالات اختناق أول أمس في قطاع غزة، 3 منهم قضوا في قصف مدفعي إسرائيلي والبقية خلال مواجهات مع قوات إسرائيلية على طول السياج الفاصل مع القطاع.

وفي سياق آخر، رفضت اسرائيل النداءات الدولية لتحقيق مستقل بعد مقتل 16 فلسطينياً برصاص الجيش الإسرائيلي في المظاهرات على طول السياج الحدودي بين غزة والدولة العبرية.

وتعرض الجيش الإسرائيلي لتساؤلات طرحتها منظمات حقوقية على خلفية استخدامه أول أمس الرصاص الحي في واحد من أكثر الأيام دموية منذ 2014.

واتهم الفلسطينيون الجنود الإسرائيليين بإطلاق النار على متظاهرين لا يشكلون خطرا داهما.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني إلى تحقيق دولي مستقل في استهداف المتظاهرين الفلسطينيين.

من جانب اخر قال مركز أسرى فلسطين للدراسات، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال مارس الماضي 550 فلسطينياً، من بينهم أطفال ونساء.

ورصد المركز الفلسطيني 23 حالة اعتقال من قطاع غزة 11 منهم لصيادين اعتقلوا خلال ممارسه عملهم مقابل شواطئ القطاع، وفقا لما ذكرته وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا» أمس الإثنين.

وقال الناطق الإعلامي باسم المركز رياض الأشقر، إن الاحتلال صعد خلال مارس من استهداف شريحتي النساء والأطفال القاصرين، حيث بلغت حالات الاعتقال بين الأطفال 105 حالات، بينما تصاعدت حالات الاعتقال بين النساء خلال الشهر الماضي ووصلت إلى 20 حالة، بينهن أسيرات محررات.

وأشار التقرير إلى أن إدارة سجون الاحتلال قلصت الوجبات الرئيسية التي تقدم للأسيرات الفلسطينيات في سجن «هشارون»، إضافة إلى الخضار حيث كن يحصلن على 4 أنواع من الخضار يومياً، وحالياً يحصلن عليها كل ثلاثة أيام، كما أن الوجبات صغيرة جداً ولا تكفيهن.

سوريا: «جيش الإسلام».. من دوما إلى إدلب

إحدى حافلات نقل المقاتلين وعائلاتهم من دوما

دمشق – «وكالات»: ذكرت وسائل إعلام روسية، أن نحو 50 حافلة دخلت اليوم الإثنين، إلى دوما، لإخراج مقاتلي جيش الإسلام، موضحا أن أولى تلك الحافلات خرجت من دوما باتجاه إدلب في الشمال السوري.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الإثنين، بوصول الحافلات التي تقل مئات المدنيين والمقاتلين بتنظيم فيلق الرحمن، و«الاتحاد الإسلامي» وعوائلهم، إلى قلعة المضيق في سهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي.

وأضاف المرصد انه تمت عملية نقلهم بعد ذلك إلى محافظة إدلب، ضمن الاتفاق الأول المتعلق بنحو 1300 من مقاتلي فيلق الرحمن وعوائلهم إضافة لمدنيين ونشطاء آخرين، ممن اتفقوا على الخروج نحو الشمال السوري.

وبدأت أمس الأحد، عملية التحضير لنقلهم من مدينة دوما، نحو الشمال السوري، عبر مخيم الوافدين، بعد اتفاق جزئي جرى في البداية قبل الاتفاق الآخر مع جيش الإسلام على وجهة شمال شرق حلب.

وكان مصدر أمني ذكر أمس، أن 24 حافلة غادرت دوما عبر معبر مخيم الوافدين، نحو إدلب، ضمن الاتفاق بين الجيش السوري والفصائل المسلحة في دوما، وعلى رأسها جيش الإسلام، برعاية روسية، لإنهاء الوجود المسلح في المدينة، مشيرا إلى أن «مسلحي جيش الإسلام سيغادرون دوما بأسلحتهم الخفيفة في اتجاه مدينة جرابلس بريف حلب، على الحدود السورية التركية، فور الانتهاء من نقل مسلحي فيلق الرحمن إلى إدلب».

مصر: لا طعون في الانتخابات الرئاسية

القاهرة – «وكالات»: أكدت الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية، أنها لم تتلق أي طعون انتخابية على قرارات اللجان العامة، والحصر العددي بشأن الجولة الأولى من تصويت المصريين بانتخابات الرئاسة 2018 بالداخل، خلال اليومين المخصصين للطعون.

وحددت الهيئة، يوم الجمعة الماضي، لتلقي الطعون على قرارات اللجان العامة، على أن يكون البت في قرارات اللجان العامة ولجان الانتخاب يومي السبت والأحد الموافقين 31 مارس الجاري والأول من أبريل.

وكانت الانتخابات الرئاسية المصرية، جرت في الداخل على مدى 3 أيام في من الفترة 26 مارس وحتى 28 مارس الماضي، وسبقها تصويت الخارج أيام 16 و17 و18 مارس الماضي.

ووفقا للمؤشرات الأولية غير الرسمية، حصل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على 96.9 في المئة من نسبة الأصوات الصالحة للفوز بولاية رئاسية ثانية، حسبما أفادت تقارير للإعلام الرسمي.

المغرب: إذا لم تتحرك الأمم المتحدة سنرد بكل الوسائل على البوليساريو في الصحراء الغربية

ناقلات جنود مغربية قرب المنطقة العازلة في الصحراء الغربية

الرباط – «وكالات»: أعلنت السلطات المغربية الأحد أنها نبهت مجلس الأمن الدولي من توغلات «شديدة الخطورة» من جبهة البوليساريو في المنطقة العازلة بالصحراء الغربية.

وقال وزير الخارجية ناصر بوريطة للصحافيين «هناك استفزازات ومناورات، الجزائر تشجع البوليساريو لتغيير وضع هذه المنطقة» العازلة التي وضعت منذ أوائل التسعينات تحت مسؤولية الأمم المتحدة.

وأضاف «إذا لم تكن الأمم المتحدة مستعدة لوضع حد لهذه الاستفزازات فإن المغرب سيتحمل مسؤولياته، ولن يتسامح مع أي تغيير يمكن أن يحدث في هذه المنطقة».

والصحراء الغربية منطقة صحراوية شاسعة مساحتها 266 ألف كلم مربع مع 1100 كلم واجهة على المحيط الأطلسي هي المنطقة الوحيدة في القارة الأفريقية التي لا تزال تنتظر تسوية وضعها بعد الاستعمار.

ويسيطر المغرب على 80 في المئة من الصحراء الغربية، والبوليساريو على 20 في المئة، بينهما جدار ومنطقة عازلة تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة.

ويتهم المغرب البوليساريو، المدعومة من الجزائر، بالتوغل في المنطقة العازلة بقرب من كركارات، غير بعيد عن الحدود مع موريتانيا.

من جهته، قال وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت في المؤتمر الصحافي إن «هذا الاستفزاز مستمر منذ بعض الوقت، لن يبقى المغرب مكتوف الأيدي في مواجهة الهجمات المستمرة التي تسعى إلى تغيير وضع المناطق في الشرق».

والتقى الرجلان لجنتي الشؤون الخارجية في البرلمان وقادة الأحزاب السياسية المغربية لإطلاعهم على «التطورات الخطيرة في شرق المنظومة الدفاعية للمملكة».

وأوضح بوريطة أن الاستفزازات جرت في مارس في تيفاريتي وبير لحلو والمحبس.

وحسب الوزير، فإن تحركات جبهة البوليساريو في هذه المنطقة: «تغير الوضع الفعلي والتاريخي والقانوني لها»، كما وصفها بـ«التحركات الخطيرة ليست فقط لخرقها لوقف إطلاق النار وتهديد الاستقرار الإقليمي، بل يمكنها أن تدفع المنطقة إلى المجهول».

وأكد أن المغرب سيتعامل «بالحزم الضروري مع الأمر»، معتبرا أن «هذه التغيرات لا يجب أن تقع والمغرب لن يسمح أبدا بأي تغيير في الوضع التاريخي والقانوني لهذه المنطقة الواقعة في جزء من التراب المغربي».

وأشار بوريطة إلى أن هذه المناطق الواقعة قرب الحدود مع الجزائر كانت تعرف وجودا مغربيا حتى 1991، مؤكدا أن تسليمها إلى الأمم المتحدة من قبل المملكة كان لتدبير وقف إطلاق النار.

ودعا «الأمم المتحدة والقوى العظمى إلى أن تتحمل مسؤوليتها»، مؤكدا أن المملكة المغربية «تحتفظ بحقها في الدفاع عن هذا الجزء من أرضه».

وحذر قائلاً إن «المغرب سيتحرك بعزم وبكل الوسائل بمواجهة الإجراءات التي يمكن أن تغير وضع هذه المنطقة».

وقال وزير الخارجية إن «المغرب يحتفظ بحقه في الدفاع عن تيفاريتي وبير لحلو والمحبس، التي تعرف تحركات خطيرة من جبهة البوليساريو منذ أسابيع».

وأضاف أن البوليساريو «تقوم تحركات خطيرة تغير الوضع الفعلي والتاريخي والقانوني لهذه المناطق».

وكان مجلس الأمن الدولي حض قبل عشرة أيام المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية على مواصلة المحادثات لإعادة اطلاق المفاوضات لتسوية النزاع.

والتقى المبعوث الأممي هورست كوهلر أعضاء المجلس في اجتماع مغلق لإطلاعهم على محادثاته مع ممثلي المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وجبهة البوليساريو.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن «دعمهم الكامل» لجهود الرئيس الألماني السابق لـ «إعادة إحياء عملية التفاوض بديناميكية وروحية جديدة».

وتعتبر الرباط الصحراء الغربية جزءا من أراضيها وتقترح «التسوية» حكما ذاتيا تحت سيادتها.

في المقابل تطالب جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر باستفتاء لتقرير المصير يُمكن أن يؤدي إلى الاستقلال.